جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير
تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

الملتقى الوطني حول
إشكالية إستدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الملتقى الوطني
حـــول
إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المحاور

المحور الأول: دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المحور الثاني: الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
المحور الثالث: متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
المحور الرابع: المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المحور الخامس: دور الهيئات الحكومية في إستدامة المؤسسات.
المحور السادس: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالإستدامة البيئية .
المحور السابع: قياس مؤشرات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المحور الثامن: الحلول والمقترحات لإستدامة المؤسسات الجزائرية

يـــومي
07/06
ديسمبر 2017

قاعه المحاضرات الكبرى ابوالقاسم سعد الله
بالقطب الجامعي بالشط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي-
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

الملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
رئيس الملتقى	د. عوادي مصطفى
رئيس اللجنة العلمية	د. يونس الزين
مقرر اللجنة العلمية	د. رضا زهواني
رئيس اللجنة التنظيمية	د. موسى جديدي
نائب رئيس اللجنة التنظيمية	د. لعبيدي مهاوات
تاريخ إنعقاد الملتقى	يومي 06 و 07 ديسمبر 2017
البريد الإلكتروني للملتقى	Durabilite39@gmail.com

بطاقة معلومات المداخلة		
المحور رقم - 1 -	دراسة أشكال ووسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
عنوان المداخلة	السياسة التأهيلية مدخل لاستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	
الإسم واللقب	عمار جعفري	عبد الحميد بن الشيخ
المؤهل العلمي	/	/
الوظيفة	أستاذ	أستاذ
التخصص	/	/
المؤسسة	جامعة غرداية	جامعة تبسة
ملاحظات	/	/

دراسة أشكال ووسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الملخص: يكتسي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني نظرا لدوره البارز في تحقيق التنمية الاقتصادية وخلق مناصب شغل جديدة إضافة إلى كونه قطاعا بديلا عن قطاع المحروقات ويتميز بالقدرة على التكيف مع مختلف التغيرات الحاصلة خصوصا في ظل انخفاض أسعار النفط ، إلا أن واقع هذا القطاع في الجزائر يكشف العديد من النقائص والصعوبات التي تحول دون استدامة هذا النوع من المؤسسات ، وإيمانا منها بأهمية هذا القطاع سعت الدولة الجزائرية إلى تطويره من خلال تجسيد سياسة تأهيلية تشمل مجموعة من البرامج والآليات. لذا سنحاول من خلال هذه الورقة إبراز أهم مجهودات الدولة لتحقيق تنمية مستديمة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية : التأهيل ، الاستدامة ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

Summary:

the main purpose of the current paper is to shed the light on the prominent role of SME sector in the national economy due its contribution in achieving economic development and job creation, in addition to being an ideal alternative for the hydrocarbons sector, where it is characterized by the ability to adapt to the various current changes, especially in the light of oil price fall. However, the reality of this sector in Algeria reveals many shortcomings and difficulties that prevent the sustainability of this type of institutions, but in spite of this facts, the Algerian government still believe in the importance of the SME sector and has sought to develop it throught the embodiment of a rehabilitation policy that includes a range of programs and mechanisms, therefore, we will try to highlight the most substantial efforts of the government to achieve sustainable development in the sector of small and medium enterprises in Algeria.

Key Words: Qualifying, Sustainability, PME

تمهيد :

إن التحولات الاقتصادية المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي والتي تميزها ظاهرة العولمة وما تمثله من انفتاح مضطرد للأسواق وتزايد حدة المنافسة في السوق الدولي دفع بالكثير من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكونه القطاع الوحيد الذي يتميز بمرونة كبيرة تؤهله لمواجهة خصائص المحيط الجديد وسرعة التأقلم معه ، ونظرا للدور الحيوي لهذا القطاع في تحقيق العديد من أهداف التنمية الاقتصادية كالتقليص من حدة البطالة بتوفير مناصب شغل جديدة وتعزيز القدرات الوطنية على الإنتاج لتحقيق الاكتفاء الذاتي ومن ثم التصدير أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم متطلبات التنمية المعاصرة وآلية للتغلب على العقبات الاقتصادية والاجتماعية وما يؤكد هذا هو أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم تلك الدول يفوق 99% من مجموع المؤسسات.

وبالنظر للتحديات الكبيرة التي يواجهها الاقتصاد الجزائري المتعلقة أساسا بمستوى أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، خاصة مع دخول منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي و السعي إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بات لزاما على هذا النوع من المؤسسات التزود بوسائل الحماية التي تقيها من صدمات الانفتاح فهي اليوم مجبرة على إعادة تأهيل نفسها لمواجهة متطلبات اقتصاد حر تنافسي لا يكون فيه البقاء إلا لمن ضمن

عوامل الاستدامة والبقاء وهو ما يتطلب تبني سياسة تأهيل شامل ومستدام للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مستوى التنافسية والاستدامة والكفاءة الاقتصادية ، وهو ما قامت به الجزائر من خلال تبنيها جملة من البرامج التطويرية تهدف إلى تأهيل هذه المؤسسات وتحسين أداءها انطلاقا من إنشاء وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ 1994 لتتكفل هي الأخرى بإعداد برنامج وطني لتأهيل هذه المؤسسات خصص له غلاف مالي قدره مليار دينار سنويا ، يمتد إلى غاية 2013.

من هذا المنطلق حري بنا أن نتساءل :**ماهي أهم البرامج والآليات التي وضعتها الدولة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟ وما مدى مساهمة هذه البرامج والآليات في تحقيق استدامة هذه المؤسسات؟** وللإجابة عن هذه الإشكالية لابد من التطرق إلى المحاور التالية:

- **المحور الأول** :الإطار النظري للتأهيل ، واستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- **المحور الثاني** :برامج وآليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- **المحور الثالث** :تقييم أداء برامج وآليات التأهيل كمؤشر لاستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحور الأول : الإطار النظري للتأهيل و استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

يعتبر مفهوم التأهيل من المفاهيم الحديثة حيث استعمل أول مرة سنة 1988 في إطار الإصلاحات التي قامت بها البرتغال في إطار الانضمام للاتحاد الأوروبي ،حيث يشمل التأهيل وظائف المؤسسة ومحيطها ،سوف نحاول في المحور هذا أن نتعرض بشيء من التفصيل لكل المفاهيم المتعلقة بالتأهيل واستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا: مفاهيم أساسية حول التأهيل :

إن استخدام مصطلح التأهيل في المجال الاقتصادي نعني به وضع المؤسسة في مستوى يسمح لها بالمنافسة ومحاولة لفهم مصطلح التأهيل سوف نحاول عرض تعاريف بعض الهيئات الدولية ومختلف الاقتصاديين كما يلي :

تعرف منظمة الأمم المتحدة لتطوير الصناعة ONUDI برنامج التأهيل :على أنه عملية مستمرة تهتم بتحضير وتكييف المؤسسة ومحيطها في مستوى متطلبات التبادل الحر ،وإدخال إجراءات التطوير وتعزيز نقاط القوة وامتصاص نقاط الضعف ،حيث يشمل نوعين من الإجراءات الأول يتمثل في الدعم المباشر للمؤسسة وتحسين تنافسيتها من حيث السعر ،الجودة ،الإبداع والقدرة على المتابعة والتحكم التكنولوجي ،والثاني تحسين محيط عمل المؤسسة ورفع القيود المعيقة .

وفي تعريف أخر لها : هو عبارة عن مجموعة برامج وضعت خصيصا للدول النامية التي هي في مرحلة الانتقال الى اقتصاد السوق من أجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد العالمي والتكييف مع مختلف التغيرات .1

تعرف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME في الجزائر على أن التأهيل :هو عملية مستمرة ومتواصلة من التدريب والافكار والمعلومات ومعرفة الوضعيات الحديثة والمبتكرة ،وكذلك على انه مجموعة من التدابير والإجراءات المساهمة في تقوية تنافسية المؤسسة بهدف تسريع النمو وخلق مناصب شغل 2.

اما الوكالة الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب فتعرف التأهيل : على أنه عملية تكييف وتحضير المؤسسة ومحيطها لمتطلبات السوق وذلك من خلال:

– تحسين إنتاجية المؤسسة بعرض منتوج بجودة عالية وتكلفة أقل ،

– تعزيز المواقع التنافسية للمؤسسة ،

– التحكم في التطور التقنى والأسواق .3

حسب دوغلاس نورث "" التأهيل عملية معقدة وتأخذ وقت طويلا حيث أنها تتضمن مؤسسات القطاعيين العام والخاص اضافة الى المؤسسات الحكومية المساعدة ،وهو ما يتطلب تغيير في الافكار والسياسات والقوانين والمفاهيم والإجراءات وعلى الدول ان تضع خطة متوازنة وواضحة من اجل ايجاد انجع الطرق والسبل لتمويل البرنامج ""4

اما GARY GEREFFI فيعرف التأهيل أنه تلك العملية التى من خلالها يمكن للمتعاملين الاقتصاديين ،الدولة والمؤسسات من القيمة المنخفضة الى القيمة العالية نسبيا للانشطة وذلك في شبكات الانتاج الاجمالية وهو يرى بأنه ضرورى للدول التى تتميز اقتصاديتها بمرحلة انتقالية كما هو الحال في المكسيك عند انضمامها لمنطقة التبادل الحر 5

أما عبد الحق لعميري فيعرف التأهيل ""تأهيل مؤسسة هو عبارة عن مجموعة من الاجراءات والتدابير تهدف الى تحسين وترقية فعالية أداء المؤسسة على مستوى منافسين رائدين في السوق .6

مما سبق من تعاريف التأهيل يمكن صياغة التعريف التالي :

التأهيل هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتبناها الدولة وذلك من اجل تحسين تنافسية المؤسسة من خلال رفع كفاءة وفعالية كافة الوظائف في المؤسسة من جانب ومن جانب أخر ترقية المحيط الذي تتعامل معه المؤسسة(المنظومة المصرفية،المنظومة القانونية ....الخ).

ثانيا : مفهوم استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1– تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لا يوجد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالمؤسسات التي تعتبر في الدول المتقدمة صغرى، تعتبرها الدول النامية كبرى، كما يوجد أكثر من تعريف في الدولة الواحدة. و لقد تبنت الدول معايير مختلفة لتعريفها و من أهم المعايير الشائعة: معيار العمال، معيار رأس المال، معيار المبيعات و الإيرادات، معيار الإنتاج، معيار التقنية المستخدمة، معيار استهلاك الطاقة و لكن أكثر المعايير شيوعا هو عدد العاملين بها، و هنا يوجد أيضا اختلاف حول الحد الأعلى و الأدنى لعدد العاملين مثلا في ألمانيا لا يزيد العدد على 49 عامل و في انجلترا 200 عامل و 300 عامل في اليابان. و رغم هذا الاختلاف يمكن سرد بعض التعاريف نذكر منها:

بعض الدول تعرفها على أنها المشاريع التي لا يتجاوز عدد العاملين فيها 250 مشتغلا.

أما في بلدان الشرق أسيا و في دراسة حديثة عن المؤسسات المتوسطة والصغيرة قام بها إتحاد دول بلدان جنوب شرق أسيا ASEAN فقد اعتبر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي يكون عدد عمالها أقل من 100 عامل.

أما لجنة الأمم المتحدة التنمية الصناعية فتعرف المؤسسات المتوسطة وصغيرة في الدول النامية على أنها كل مؤسسة يعمل بين اقل من 90 عامل، أما بالنسبة للدول المتقدمة فتكون فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة اذا كانت تشغل اقل من 500 عامل.

ويعرف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها مؤسسة " مؤسسة إنتاج سلع أو خدمات"

- تشغل من 1 إلى 250 شخصا (أجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة)؛
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري 2 دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار؛
- تستوفي معايير الاستقلالية (أي رأس مالها لا يكون مملوكا من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات بما يعادل أو يفوق 25%) ،

ولتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإننا نعتمد على ما ذهب إليه المشرع الجزائري على عدد العمال الأجراء الدائمين ورقم الأعمال المحقق ومجموع الحصيلة السنوية للميزانية وذلك ما يظهره الجدول التالي[7] :

الجدول رقم 01 :

الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال	المجموع السنوي للميزانية
مؤسسات مصغرة Micro-enterprise	1-9	< 20 مليون دج	< 10مليون دج
مؤسات صغيرة Petite-enterprise	10-49	200 مليون دج	100مليون دج
مؤسسات متوسطة Moyenne-enterprise	50-250	200مليون – 2 مليار دج	100- 500 مليون دج

المصدر : المواد من 5 – 7 من القانون 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 ؛ المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

للإشارة فإن مشروع القانون التوجيهي الجديد لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تضمن تدابير جديدة من بينها تحيين حدود رقم الأعمال حيث تم رفع رقم أعمال المؤسسة المصنفة صغيرة ومتوسطة إلى 4 مليار دج مقابل 2مليار حاليا ، كما ينص على إمكانية مراجعة هذه الحدود بهدف إكسابه مرونة تماشيا مع الظرف الاقتصادي للبلاد[8].

2–مفهوم استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

استدامة المؤسسات الاقتصادية عموما والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص هي أنموذج جديد تماما تعمل من خلالها المؤسسات على دمج الإدارة الممنهجة للجوانب البيئية والاجتماعية في الأعمال التجارية جنبا إلى جنب مع الجوانب الاقتصادية لتحقيق الأعمال التجارية

المستدامة نفسها وأيضا للمساهمة في التنمية المستدامة للاقتصاد الكلي ويعكس هذا التصور التطوري والتكيف مع الاستدامة للمؤسسات الاقتصادية بأن الأداء الاقتصادي هو جزء لا يتجزأ وليس في منافسة مع الأداء البيئي والإجتماعي[9].

وتسلك المؤسسة الصغيرة والمتوسطة و المتوسطة سلوك الاستدامة إذا وجدت آلية لوجود التزام حقيقي من خلال فرض حقوق للملكية يتجلى في انخفاض ملموس في دخل المؤسسة ، ويمكن القول هنا مع بقاء المتغيرات الأخرى ثابتة أن المؤسسة تكون أقل استدامة نتيجة الضرر الذي تسببه ، وبالمقابل يمكن أن تكون المؤسسة أكثر استدامة مع بقاء المتغيرات الأخرى ثابتة عند تخفيض حجم الضرر الخارجي الذي تسببه.

وتظهر أهمية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ثلاثة أبعاد تتمثل في: الجدوى الاقتصادية ، المسؤولية الاجتماعية ، المسؤولية البيئية.في حين يجب أن تكون هذه الأبعاد مترابطة بطرق مختلفة، بحيث لا يمكن للمسؤولية البيئية والاجتماعية أن تقفا بمعزل عن الجدوى الاقتصادية، ويجب على المؤسسات ص و م مواصلة تقديم المنتجات والخدمات التي يرغب فيها المجتمع وهذا من أجل توليد الأرباح، النمو...إلخ وفي هذا الإطار يجب عليها أيضا أن تأخذ في الحسبان أثرها الأجتماعي والبيئي كجزء لتوليد قيمة مستدامة[10]

المحور الثاني : برامج وآليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي تشهده الجزائر وهذا ما جسده توقيع الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي والمفاوضات الجارية للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ،تبنت الجزائر عدة برامج تأهيل بغية تقوية النسيج المؤسساتي وحمايته من المنافسة من جهة ومن جهة أخرى إعداد بنية اقتصادية صلبة تتكيف ومتطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي ،سوف نحاول بتتبع هذا المسار بعرض أهم البرامج والهيئات التى تعمل على تنفيذ وتطبيق هاته السياسة .

1- البرنامج الوطني تأهيل المؤسسات الصناعية :

بدأت الخطوات الأولى للبرنامج التأهيل الصناعي في سنة 1999 في إطار التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعيةONUD يتمثل هذا البرنامج في تقديم مساعدات مالية للمؤسسات الصناعية حيث خصص لتنفيذه ميزانية تقدر بـ 4 مليار دينار جزائري يخصص منها02 مليار دج لتأهيل المؤسسات ونصف الثاني لتحديث إعادة تأهيل المناطق الصناعية[11]

1-1 – مبادئ برنامج التأهيل الصناعي :

المبدأ الأول: يهدف إلى توجيه السياسات العامة لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة وذلك فيما يخص هيكلة القطاع الصناعي

المبدأ الثاني: تتمثل مهمة برنامج تأهيل المؤسسات في إبراز الهيئات المرافقة للمؤسسة في إطار مجهوداتها لإعادة هيكلة مصالحها .

المبدأ الثالث: يعد برنامج التأهيل مسار تحسين قدرات المؤسسة عن طريق إدخال مناهج وطرق جديدة لدى المؤسسات من خلال الدراسات الإستراتيجية والتشخيص الذاتي أو الخارجي ورسم مخطط التأهيل.[12]

1-2- هيئات برنامج التأهيل الصناعي: لتطبيق و متابعة السير الحسن لبرنامج التأهيل الصناعي تم تأسيس و إنشاء هيئات نذكر منها:

1-2-1- اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية (CNCI):

تم تأسيسها بمرسوم رقم 192-2000 المؤرخ في 16 جويلية 2000، تم تنصيب هذه اللجنة من طرف الوزير المكلف بالصناعة وتمثل مهام هذه اللجنة فيما يلي [13] :

- دراسة ملفات التأهيل المقدمة من المؤسسات؛

– تحديد المبالغ التي يمكن الاستفادة منها قصد تسيير برامج التأهيل؛

– تحديد شروط ومعايير قبول طلب المؤسسات للاستفادة من المساندات المالية في إطار البرنامج.

– دراسة طلبات تمويل العمليات المتعلقة بترقية محيط المؤسسات الصناعية وكذا مؤسسات الخدمات المرتبطة بالصناعة مثل: دراسة طلب تمويل تهيئة منطقة صناعية ما أو إصلاح الهياكل القاعدية على مستوى هذه المنطقة (طرقات، شبكة كهرباء جسور ، ... الخ)؛

– اقتراح إجراءات مساعدة لتحسين التنافسية الصناعية؛

– إصدار القرار النهائي بشأن ملفات التأهيل المقدمة من طرف المؤسسات بعد دراستها وتقييمها؛

– إعداد اتفاقية بين وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة و المؤسسة المستفيدة.

1-2-2- المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية(DGRI):

وهي الهيئة التابعة لوزارة الصناعة و إعادة الهيكلة التي توجد على مستواها الأمانة التقنية والتي تشرف على دراسة ملفات التأهيل المقدمة من قبل المؤسسات قصد الاستفادة من المساعدات المالية المقدمة في إطار البرنامج، وهذا قبل إرسالها إلى اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية.

1-2-3- صندوق ترقية التنافسية الصناعية(FPCI):

تم إنشاء هذا الصندوق بموجب المادة 92 من قانون المالية لسنة 2000 لتمويل جزء من عمليات تنفيذ برنامج التأهيل للمؤسسات، وهذا في شكل مساعدات مالية.

1-3- إجراءات برنامج التأهيل الصناعي: إن تأهيل المؤسسات الصناعية الجزائرية يتم عبر مجموعة من الإجراءات نوضحها كما يلي:

1-3-1- شروط قبول المؤسسات في برنامج التأهيل:

لكي يتم قبول المؤسسة للدخول في برنامج التأهيل الصناعي المسطر من طرف وزارة الصناعة الجزائرية فان المؤسسة الراغبة في التأهيل يجب أن تتوفر على مجموعة من المعايير التي تعتبر شرط ضروري للاستفادة من البرنامج

وتتمثل هذه المعايير في مايلي: [14]

– أن تكون المؤسسة جزائرية – أي تخضع للقانون الجزائري–؛

– أن تنتمي إلى قطاع الإنتاج الصناعي, أو قطاع الخدمات الصناعية؛

– أن تكون مسجلة ضمن السجل التجاري؛

– ثلاث سنوات من النشاط على أقل تقدير؛

– عدد العمال الدائمين 20 عامل على الأقل بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية و 10عمال على الأقل بالنسبة للمؤسسات الخدمات الصناعية.

1-3-3- خطوات و مراحل برنامج التأهيل:

حسب برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية المعد من طرف وزارة الصناعة فانه يتم التمييز بين نوعين من الدراسة أو التشخيص وهما:

– دراسة عامة:تشمل المساعدات المالية المتعلقة بالاستثمارات المادية وغير المادية وتحقق من أجل أقصاه ثمانية أسابيع و يقوم بهذه الدارسة مكتب دراسات تختاره المؤسسة بكل حرية

– دراسة مخففة : حيث يكون برنامج التأهيل قصيرة و محدود يقتصر على الاستثمارات غير المادية فقط (تكوين, دراسات , مساعدة تقنية, برمجيات و تتم هذه الدراسة في أجل أقصاه أربعة أسابيع).

1-3-4- خطة التأهيل:

تتقدم المؤسسة الراغبة في التأهيل والتي استوفت فيها الشروط سالفة الذكر إلى وزارة الصناعة وترقية الاستثمار مرفقة بالملف المطلوب ,حيث تعيين الوزارة مكتب خبرة يقوم بالتشخيص الأولي للمؤسسة بالتنسيق مع صاحب أو مسير المؤسسة والشكل رقم (3-4) يوضح خطة التأهيل.

الشكل رقم (3_4): آلية عمل برنامج التأهيل

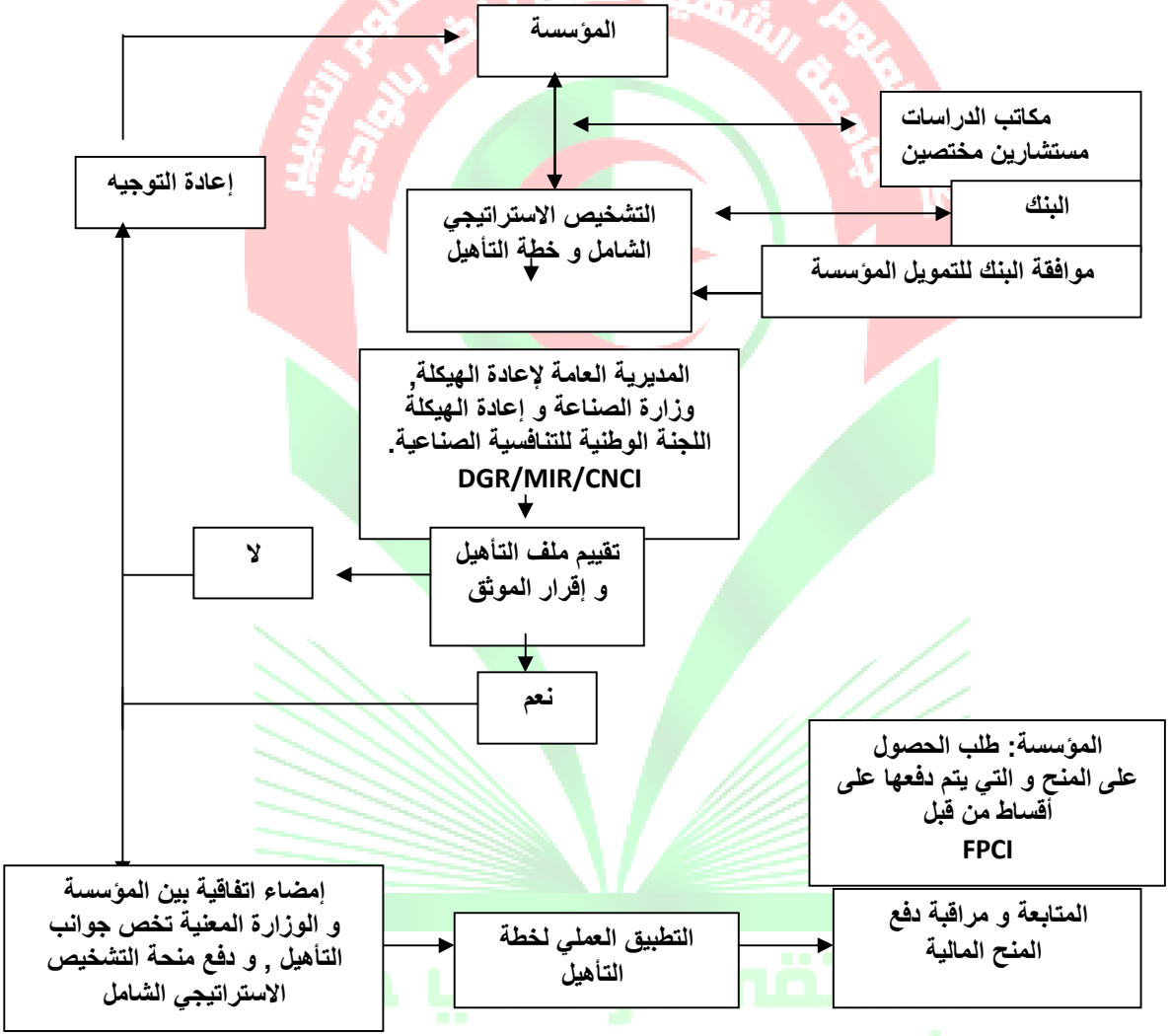

Source: Mohamed LMAINE Dhaoui, IBID, p 159.

1-3-5- منح المساعدات المالية:

تتمثل نسب المساعدات المالية, المقدمة من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية في كما يلي[15]:

- المساعدات المالية المتعلقة بتكاليف الدراسات (عامة أو مخففة) تتمثل المساعدات المالية المقدمة للمؤسسة من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية في نسبة 80% من تكلفة الدراسة الإستراتيجية العامة أو المخففة في حدود:

- 150000 دج في حالة الدراسة العامة
- 750000 دج في حالة الدراسة المخففة

– المساعدات المالية المتعلقة بالاستثمارات المادية واللامادية: من أجل تعجيل ووضع مخطط التأهيل فان الصندوق يقوم بتقديم 30 % كتس بيقات من إجمالي مبلغ المساعدات المحددة في الاتفاقية الموقعة بين وزارة الصناعة والمؤسسة المعنية.

– المساعدات المالية المتعلقة بتنفيذ خطط التأهيل في كلا الحالتين سواء كانت الدراسة عامة أو مخففة فان المساعدات المالية المقدمة للمؤسسة من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية تمثل نسبة 80% من مبلغ الاستثمارات غير المادية(تكوين دراسات برامج ....الخ) وفي حالة الدراسة العامة تضاف نسبة 10% من مبلغ الاستثمارات المادية في حدود 20 مليون دينار جزائري.

1-3-6- متابعة برنامج التأهيل:

تتم متابعة برنامج التأهيل من خلال متابعة استعمال المساعدات المالية الممنوحة في إطار البرنامج و يجب التمييز بين المساعدات الممنوحة بموجب التشخيص الاستراتيجي و مخطط التأهيل والمساعدات المتعلقة بالاستثمارات المادية و غير المادية و يمكن للأمانة التقنية أن تقوم بالمراقبة الميدانية لانجاز الاستثمارات و مراقبة الوثائق و المستندات و الفواتير التي تثبت العمليات الاستثمارية[16].

4 –نتائج البرنامج: منذ انطلاق برنامج التأهيل الصناعي سنة2001 إلى غاية نهاية أوت 2011،اى بعد عشر سنوات من تطبيق البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية لم تكن النتائج المتحصل عليها تحقق الهدف المنشود ،وهوتأهيل 100 مؤسسة كل عام حيث عرف تطبيق البرنامج تأخر وبطء شددين ،وهذا ماتوضحه الاحصائات المقدمة من طرف وزارة الصناعة وترقية الاستثمار الموضحة في الجدول التالي:

مرحلة الدراسة التشخيصية	طلب المؤسسات	الاجمالي	المؤسسات العمومية	المؤسسات الخاصة
	الملفات المقدمة	**499**	**254**	**245**
	الملفات المعالجة	**491**	**254**	**237**
	الملفات المقبولة	**355**	**168**	**187**
	الملفات المرفوضة	**136**	**86**	**50**
مرحلة مخطط برنامج التأهيل	وضعية الملف	الاجمالي	المؤسسات العمومية	المؤسسات الخاصة
	الملفات المعالجة	**204**	**107**	**97**
	الملفات المستفيدة	**199**	**102**	**97**

المصدر : وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار 2001

من خلال الجدول بلغ عدد المؤسسات الراغبة في الاستفادة من البرنامج الوطني تأهيل المؤسسات الصناعية 499 مؤسسة تم معالجة 491 منها بين مؤسسات عامة وخاصة الا انه تم قبول 355 مؤسسة لتوفرها على الشروط المنصوص عليها في البرنامج ،بينما تم رفض 136 مؤسسة لم تستجيب للشروط او كونها تواجه صعوباتادارية ومالية .

أما مخطط التأهيل فتم الاستفادة منه 204 مؤسسة من أصل 355 ويعود ذلك إلى تأخر بعض المؤسسات في تقديم متطلبات ملف مخطط التأهيل بعد قبولها في مرحلة الدراسة ،أو يمكن إرجاعه إلى صعوبة توفر الموارد المالية وعدم حصول بعض المؤسسات على قروض من طرف البنوك المرافقة .

2- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2007-2010)

2-1- محتوى البرامج:

البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو برنامج موسع يشمل كل المؤسسات حتى التي تشغل أقل من 20 عامل، يمتد من 2008 إلى غاية 2013، عرض و حضي بموافقة مجلس الوزارة بتاريخ 8 مارس 2004 رصد له ميزانية سنوية تقدر بواحد مليار دينار جزائري. البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشمل بالإضافة إلى المؤسسة المحيط الذي تنشط فيه، لتوضيح ذلك يمكن ذكر المستويات التي يمسها البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشكل رقم (3-5)

الشكل رقم (3-5) يوضح المستويات التي يمسها برنامج التأهيل

SOURCE: Boughedou Abdelkarim, projet de programme national de mise à niveau de la PME Algérienne, revue ESPACES, N°2,2003.

من خلال الشكل يتبين لنا أن البرنامج الوطني يمس ثلاثة مستويات وهي كالآتي:

◄ **المستوى الجزئي**: يعمل البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مايلي[17]:

- التشجيع على طلب خدمات الدعم ؛

- تقوية عرض خدمات الدعم و ذلك بإحصاء مكاتب الخبرة والاستشارة الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تنظيم ملتقيات حول خدمات الدعم، وتكوين خبراء في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تسهيل الحصول على الخدمات المالية والقروض و ذلك من خلال :

*توفير المعلومة في خدمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حول العرض المالي المتاح *تطوير خدمات المرافقة والبحث على التمويل من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

*تنظيم ملتقيات تجمع بين أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والهيئات المالية.

◄ **مستوى محيط المؤسسة:** تتم عملية تأهيل المحيط القريب للمؤسسة بواسطة انجاز عمليات رامية إلى تنسيق فعال بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحيطها القريب.

◄ **على المستوى الكلي:** و في هذا الصدد يتم الاهتمام بـ:

– **الأنشطة القطاعية:** و يتم ذلك بإعداد دراسات عامة تسمح بضبط خصوصيات فروع النشاط بهدف تثمين القدرات الموجودة.

– **الأنشطة الجهوية:** ويتم ذلك بتشخيص نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولاية حيث يتم تحديد نقاط القوة والضعف والميزات النسبية والإمكانيات المتوفرة وغير المستقلة. بهدف ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-2- الهيئات المكلفة بالبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وهي كما يلي:

2-2-1- الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تم إنشاء الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب قانون المالية لسنة 2006[18]، وحسب المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 06-240 المؤرخ في 04 جويلية 2006 فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة التي تستفيد من هذا الصندوق هي المؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري والتي تنشط في القطاع منذ سنتين، يتكفل الصندوق بمايلي :

– اعداد مخططات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقبولة وتنفيذها .

– دعم مخططات تدريب موظفي واصحاب المشاريع

– دعم الابتكار التكنولوجي والبحث والتطوير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

✓ تأهيل محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال:

✓ انجاز دراسات عن فروع الانشطة وانجاز دراسات عامة عن كل ولاية .

✓اعداد دراسات حول الموقع الاستراتيجي لفروع الانشطة

✓وضع مخطط اتصال حول البرنامج ومتابعة وتقييم أثار ونتائج هذا البرنامج

2-2-2- صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تم تأسيس صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-733 بتاريخ 11 نوفمبر 2002 ،حيث تم تعديل القانون الاساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 17-193 المؤرخ في 11 جوان 2017 وذلك تطبيقا للمادة 21 من القانون رقم 17-02 الصادر بتاريخ 10 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[19]،وهي مؤسسة عمومية تهدف الى تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل البنكي اثناء انطلاق المشروع او توسيع النشاط من خلال توفير ضمانات للبنوك ،يمنح صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمانات كحد اقصى ماقيمته 50 مليون دج ،حيث يشترط لمنح الضمان بعدتحليل المشروع من قبل الصندوق ولا يعطى الضمان النهائي الا بعد اخطار بالموافقة على تمويل المشروع من قبل البنك .

2-2-3- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

لقد أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05 /165 المؤرخ في 03 ماي 2005، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي تحت وصاية وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تتولى المهام التالية[20]:

– تنفيذ الإستراتيجية القطاعية في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها؛ – تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

– تقييم فعالية تطبيق البرامج القطاعية ونجاعتها واقتراح التصحيحات الضرورية؛

– متابعة ديموغرافية المؤسسات في مجال إنشاء النشاط، توقيفه و تغييره.

2-3- نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2007-2010):

يمكن ذكر اهم ماتوصل اليه البرنامج في النقاط التالية :[21]

- ✓ 1700 طلب مقدم لاستفادة من البرنامج .
- ✓ 352 عملية تأهيلية لفائدة 341 مؤسسة من مختلف قطاعات النشاط .
- ✓ 20 عملية تكوين وتأطير لفائدة اصحاب ومسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- ✓ تنظيم 13 يوم اعلامي وتحسيسي لانخراط في البرنامج .
- ✓ اعداد دليل لمكاتب الدراسات والاستشارات والخبرة على ولايات الوطن .
- ✓ اتفاقية شراكة بين الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهئية التقنية للتعاون الالماني gtz ،لصالح 10 مؤسسات لاعداد برنامج نموذجي خلال الفترة الممتدة من 10افريل 2010 الى غاية 21 جويلية 2010.
- ✓ اتفاقية شراكة مع بورصة الجزائر
- ✓ اتفاقية تعاون مع ايطاليا لاعداد دراسة حول الصناعات الغذائية

3- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-2014):

في اطار المخطط الخماسي 2010-2014 ، ومواصلة لمسار التأهيل قامت وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار باعداد برنامج وطني للتاهيل بغلاف مالي يقدر ب 386 مليار دج تطبيقا لنتائج المجلس الوزاريالمنعقد بتاريخ 21-7-2010[22]،حيث ستهدف هذا البرنامج بتأهيل 200 ألف مؤسسة في عدة قطاعات .

1-1- تقديم البرنامج :

كلفت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME من خلال فروعها الخمسة الموزعة على كل من العاصمة ،عنابة ،وهران ، سطيف ،غرداية ،بتنفيذ هذا البرنامج حيث يشترط الاستفادة من البرنامج كل مؤسسة جزائرية لها نشاط مدته أكثر من سنتين تنتمي لإحدى القطاعات التالية :الصناعة،البناء ،ولتهيئة العمرانية ،والصيد البحري ،السياحة والفندقة ،الخدمات ،النقل وخدمات الاعلام والاتصال ،كما يشترط البرنامج أن تكون المؤسسة لها أكثر من 10عمال باستثناء البناء والتهيئة العمرانية ،فالحد الادني يجب ان يكون أكثر من 20 عاملا[23].

من خلال هذا البرنامج مقارنة بسابقه نلاحظ أنه يشمل جميع القطاعات ،كما خصص له مبلغ معتبر .

3-2-اجراءات التأهيل :

تقوم المؤسسة الراغبة في الاستفادة من البرنامج بالتقرب من المديرية العامة للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME أو احدى فروعها تتمثل اجراءات او مراحل التأهيل فيما يلي :

3-2-1- الدراسة التشخيصية:

وتنقسم لقسمين دراسة تشخيصية أولية بتكلفة 500.000دج تساهم فيها الدولة ب 400.000 دج ، والباقي على عاتق المؤسسة .

اما التشخيص الشامل او المعمق فتكلفته2.500.000 دج تتكفل الدولة ب 2.000.000 دج والباقي على المؤسسة الراغبة في التأهيل .

3-2-2- الاستثمارات :

وهي تنقسم الى استثمارات معنوية ومادية :

✓ الاستثمارات المعنوية : التكلفة القصوى لها هي 03 مليون دج تتكفل الدولة بتمويلها[24]

- تتمثل الاستثمارات المعنوية السالفة الذكر في التقييس ،شهادة الجودة ،حقوق الملكية الفكرية والصناعية ،الابداع والبحث والتطوير ،التكوين والموارد البشرية ،والمساعدات الخاصة ،تسيير وظائف المؤسسة (المحاسبة والمالية ،التسويق)استعمال تكنولوجيا الاعلام والاتصال .

كما ان هناك اجراءات تتعلق بمحيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك في اطار الاستثمار المعنوي كدراسات فروع الانشطة ،تحسين الوسيط المالي مابين المؤسسات المالية وهيئات الضمان لتسهيل الحصول على القروض ،القيام بالاتصال بالمؤسسات وتنظيم أيام اعلامية و تحسيسية بأهمية البرنامج .

2- نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2007-2010):

مع نهاية سنة 2015 تم تسجيل 4666 طلب تأهيل من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجدول التالي يوضح ذلك :

مجموع المؤسسات	**4666**	**%100**
المؤسسات استفادت من البرنامج	**2531**	**%54**
المؤسسات المنسحبة من البرنامج	**1537**	**%33**
المؤسسات المرفوضة	**598**	**%13**

المصدر :النشرية الاحصائية لوزارة الصناعة رقم 28

كما أن حصة الكبيرة التى استفادت من البرنامج هى مؤسسات التابعة لقطاع البناء والأشغال العمومية والجدول التالي يوضح المؤسسات التى انضمت للبرنامج حسب قطاعات النشاط :

جدول :يوضح توزيع المؤسسات المؤهلة حسب قطاع النشاط

القطاع	الملفات المستفيدة	الملفات المنسحبة	الملفات المرفوضة	المجموع	النسبة
مواد غذائية	**134**	**55**	**36**	**225**	**%5**
البناء والأشغال العمومية	**1677**	**910**	**307**	**2894**	**%62**
الصناعة	**430**	**235**	**90**	**755**	**%16**
الأسماك	**5**	**14**	**56**	**75**	**%2**
الخدمات	**180**	**206**	**74**	**460**	**%10**
السياحة والفندقة	**36**	**14**	**11**	**61**	**%1**
النقل	**5**	**4**	**0**	**9**	**2%**
خدمات تكنولوجيا الأعلام والاتصال	**5**	**4**	**0**	**9**	**0%**

قطاعات أخرى	1	66	7	74	%2
المجموع	2531	1537	598	4666	%100

ثانيا : الآليات الداعمة لتأهيل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في ظل الإصلاحات التي عرفتها الجزائر مطلع التسعينيات من القرن الماضي، توجهت السياسة العامة نحو مزيد من الاهتمام بالقطاع الخاص وتنميته وتطويره، عملت الجزائر إلى إنشاء العديد من الهيئات والمؤسسات التي تدعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك توفير فرص تمويلية لها، سوف نحاول إبراز أهم هذه الهيئات ومدى مساهمتها في تطوير وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

1- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

كان أول إنشاء لهيئة تهتم ب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 1991 كوزارة منتدبة مكلفة بالإشراف على إنشاء وتنظيم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير هذا القطاع ، ثم تم ترقيتها إلى وزارة مستقلة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 211/94 بتاريخ 18 جويلية 1994، إلى غاية 2010 تم دمجها م وزارة الصناعة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 149/10 بتاريخ 28 ماي 2010، تحت مسمى وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1-2- الهيئات التابعة لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

لم تكتفي الدولة بإنشاء وزارة لنهوض بالقطاع وترقيته ،بل أنشأت تحت إطارها العديد من الهيئات والمؤسسات المتخصصة لتأطير ومراقبة هذا القطاع نذكر منها مايلي :

1-2-1- حاضنات الأعمال :

وهي مكلفة بمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها،تعتبر حاضنات الأعمال مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري ،تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية ،تم استحداثها تطبيقا لأحكام المادة 12 من القانون التوجيهي 01-18،تأخذ ثلاث أشكال هي :

*__الحاضنة__ : تتكفل بأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات .

*__ورشة الربط__ : وهي هيكل دعم تتكفل بأصحاب المؤسسات في قطاعات الصناعة والمهن والأنشطة الحرفية .

*__نزل المؤسسات__ : تهتم بحاملي الافكار والمشاريع المنتمين الى ميدان البحث العلمي .

1-2-1-4 – حصيلة حاضنات الأعمال :

مع نهاية سنة 2016 تم وضع تحت الخدمة 16 حاضنات أعمال لاستقبال أصحاب المؤسسات ،حيث تتوزع على الولايات التالية :عنابة ،وهران ،برج بوعريريج ،غرداية ،بسكرة ،خنشلة ،ميلة ،سيدي بلعباس ،ورقلة ،باتنة ،ادرار ،البيض ،أم البواقي ،بشار ، تيارت و البويرة ،وكانت حصيلة نشاطها لسنتي 2015 و2016 كما يوضحه الجدول التالي :

الجدول :عدد المشاريع المنجزة من طرف حاضنات الأعمال

السنوات	2015	2016
عدد المشاريع المستقبلة	135	158
عدد المؤسسات المنشاة	84	70

المصدر :النشرية الاحصائية للوزارة رقم 30.

1-2-2- مراكز التسهيل :

وهي مؤسسات عمومية ذات طابع اداري تتمتع بشخصية المعنوية والاستقلال المالي أنشأت بموجب المادة 13 من القانون التوجيهي 1-18،حيث تعتبر هذه المراكز هياكل استقبال وتوجيه ومرافقة حاملي المشاريع ومنشيئ المؤسسات والمقاولين ،كما تتعتبر أيضا قاطرة لتنمية روح المؤسسة ،حيث تجمع بين كل من رجال الاعمال ،المستثمرين ،المقاولين والادارات المركزية والمحلية ،ومراكز البحث وكذا مكاتب الدراسات والاستشارة ،ومؤسسات التكوين .

1-2-2-1- اهداف مراكز التسهيل :

تسعى هذه المراكز لتحقيق الاهداف التالية :

- وضع شباك يتكيف واحتياجات اصحاب المؤسسات والمقاولين وتقليص اجال انشاء المشاريع واعتمادها
- تسيير الملفات التى تحضى بدعم بدعم الصناديق المنشاة
- تطوير تكنولوجيات جديدة وتثمين البحث والكفاءات
- تطوير النسيج الاقتصادي المحلي ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاندماج في الاقتصاد الوطنى والعالمي .

1-2-3 – المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تنفيذا للمادة 25 من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة انشأ المجلس الوطني الاستشاري ، وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 03-80 الصادر في شهر فيفري 2003 وهو هيئة استشارية تسعى لترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجمعيات المهنية والسلطات العمومية .

يتمتع المجلس بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية يهتم ويضتلع بالمهام التالية[25] :

- ✓ ضمان الحوار الدائم والتشاور بين السلطات والشركاء الاجتماعيين بما يسمح باعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير القطاع .
- ✓ تشجيع وترقية انشاء الجمعيات المهنية وجمع المعلومات المتعلقة بمنظمات ارباب العمل والجمعيات المهنية .
- ✓ جمع المعلومات الاقتصادية من مختلف الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل ،بصفة عامة الفضاءات الوسيطية التى تسمح باعداد سياسات واستراتيجيات تطوير القطاع .

2- هيئات الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانخفاض رأسمالها ومحدودية الضمانات خاصة العينية منها ،مما أدى الى عزوف البنوك في تمويل هذه المؤسسات وذلك راجع لصعوبة تقدير وتقييم المخاطر الناجمة عن نشاط هذه المؤسسات ،لذا قامت الدولة بإنشاء العديد من الهيئات التي ترافق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تمويل وتجسدي مشاريعها مع البنوك سوف نحاول ذكر بعض من هاته الهيئات :

2-1- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ensej:

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 بتاريخ 1996/9/8 تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تعمل تحت إشراف الحكومة وتتولى وزارة العمل متابعة نشاطها ،ترمي الحكومة إلى تحقيق أهداف من إنشاء هاته الوكالة نذكر منها مايلي :[26]

- تقديم الدعم والاستشارة للمؤسسات الصغيرة ومرافقتها طيلة تنفيذ المشروع .
- تشجيع كل الأعمال والأنشطة ،وتبليغ الشباب ذوي المشاريع بالإعانات والامتيازات التي تمنحها الوكالة .
- تضع تحت تصرف أصحاب المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي المتعلق بنشاطاتهم.
- ربط علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية ،في إطار تمويل ومتابعة انجاز المشاريع .
- تقديم كل المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية ،وتنظيم وتدريب أصحاب المشاريع وتكوينهم في فنيات التسيير.

2-2- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (andi):

وهي مؤسسة عمومية ،تم إنشائها بموجب الأمر رقم 01-03 الصادر بتاريخ 2001/08/20 المتضمن تطوير الاستثمار ،وعوضت وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار (APSI)،تتكفل هذه الوكالة بضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.

2-3- الصندوق الوطني للتامين عن البطالة (CNAC) :

منذ تاريخ إنشاءه سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تعمل على تخفيف الآثار الاجتماعية المتعاقبة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي ،كما يتكفل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بجهاز الدعم لإنشاء وتوسيع النشاطات المخصصة للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر من 30-50 سنة ،يتكفل الجهاز لأصحاب المشاريع بما يلي :

- المرافقة أثناء جميع مراحل المشروع ووضع مخطط الأعمال
- الحد الأقصى للتمويل لا يتجاوز 10 مليون دج.[27]

ثالثا– الدعم والتعاون الدولي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[28]:

1– برنامج "ميدا" لتنمية م ص م في الجزائر :يندرج هذا البرنامج في إطار التعاون الأورو–متوسطي، ويهدف إلى تحسين القدرة التنافسية لـ م ص م من خلال التأهيل، وقد تم تحقيق إلى غاية جوان 2004، حوالي 400 عملية تأهيل وتشخيص وتكوين في إطار الدعم المباشر وكذا إنجاز جهاز لتغطية الضمانات المالية بقيمة 20 مليون أورو سيحسن من إقراض المؤسسات.

2– التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية :تم الإتفاق على فتح خط تمويل لـ م ص م، وكذا تقديم مساعدة فنية متكاملة لدعم استحداث نظم معلوماتية ولدراسة سبل تأهيل الصناعات الوطنية لمواكبة متطلبات العولمة والمنافسة وإحداث مشاتل (محاضن) نموذجية لرعاية وتطوير م ص م، وتطوير التعاون مع الدول الأعضاء ذات التجارب الناجحة كماليزيا، أندونيسيا وتركيا.

3– التعاون مع البنك العالمي :وبالخصوص مع الشركة المالية الدولية (SEI)، تم إعداد برنامج تعاون تقني مع برنامج شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات (NAED) لوضع حيز التنفيذ "لبارومتر م ص م" قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعيتها، وسيتدخل هذا البرنامج أيضا في إعداد دراسات اقتصادية لفروع النشاط.

4– التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية: تم الاتفاق على مساعدة فنية لتأهيل م ص م في فرع الصناعات الغذائية، والتي جسدت إحداث وحدة لتسيير البرنامج واختيار مكتب دراسات لتشخيص هذا الفرع.

5– التعاون الثنائي :وفي مجال التعاون الثنائي، وخصوصا في مجال التكوين والاستشارة، انتقل برنامج التعاون الجزائري الألماني (PME/conform) إلى مرحلته الثالثة، حيث أنه وبعد أن أنهى تكوين مجموعة من الخبراء في هذا الميدان بالإضافة إلى مهام التكوين والاستشارة المتوفرة للمؤسسات والجمعيات المعنية، قام هذا البرنامج بتوسيع شبكته لمراكز الدعم المتواجدة في مختلف جهات الوطن.

المحور الثالث : تقييم أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كمؤشر لاستدامتها:

من خلال المعطيات والأرقام السابقة يمكننا الوصول إلى مجموعة من النتائج حيث أنه في إطار برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها من أجل الاستدامة والتوجه نحو قطاع الصادرات فقد اختيرت أكثر من 40 مؤسسة صغيرة ومتوسطة مصدرة للاستفادة من مرافقة تقنية خلال سنتين ، في إطار البرنامج الجزائري– الفرنسي هذا القطاع المصدر خارج قطاع المحروقات أطلق عليه " أوبتيم إكسبورت" واختيرت هذه المؤسسات لفائدة قطاعات التجهيزات الصناعية والصناعات الغذائية والصناعة الكيميائية, ومن ضمن 600 مؤسسة على المستوى الوطني أعربت عن اهتمامها بهذا البرنامج الذي مول بقيمة2,5 مليون أورو وضمن هذا البرنامج فإنه في نهاية 2009 تم تأهيل 44 مؤسسة صغيرة ومتوسطة للتصدير وبناء عليه فقد تم تمديد فترته لغاية 2012 ليشمل اكبر عدد ممكن من المؤسسات المصدرة حيث تتكفل بتمويله الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية والغرفة الجزائرية للصناعة والتجارة لجعله أداة دعم دائمة لاستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في قطاع الصادرات خارج المحروقات .

وفي إطار برنامج ميدا لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وضمن التعاون الأورومتوسطي الذي يهدف في الأساس إلى تحسين القدرة التنافسية لهذه المؤسسات عن طريق تأهيلها وتأهيل محيطها ، تم في المرحلة الأولى (2002-2007) تحقيق حوالي 448 عملية تأهيل وتشخيص وتكوين في إطار الدعم المباشر، حيث تقدمت 668 مؤسسة صغيرة ومتوسطة للانضمام البرنامج ويمثل هذا العدد 31% من إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في القطاع الصناعي والتي تقدر ب:2147 مؤسسة ، وكانت أهم النشاطات التي ركز عليها هذا البرنامج في هذه العملية هي ترقية الإدارة المقدرة ب:36% وتطوير الإنتاج ب:26% ونسبة 15% بالنسبة للجودة و14% للتسهيلات المصرفية ، أما التسويق فقد قدرت نسبته 9%[29].

وفي إطار البرنامج الجديد لدعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "ميدا02 "من خلال استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال تم تأهيل 450 مؤسسة جزائرية بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي الذي انطلق في ماي2009.

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني:

لقد ساهمت سياسة التأهيل التي قامت بها السلطات إلى عطاء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة في الاقتصاد الوطني باعتباره من أهم القطاعات القادرة على خلق الاستثمارات وتوفير مناصب شغل جديدة ومساهمتها الفعالة في إعادة تنشيط المحيط الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

1- **مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل** : يؤدي خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونموها إلى الزيادة في خلق مناصب شغل جديدة حيث ساهمت هذه المؤسسات في تشغيل 1285859عاملا سنة 2008 ما نسبته 54,61 %من مجموع اليد العاملة في الجزائر ، ليصل هذا العدد إلى1848117 عاملا سنة 2012 أي ما نسبته 58,95% من مجموع اليد العاملة في الجزائر حسب نشرية خاصة لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.

2- **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات:** يتولد الناتج الداخلي الخام من مساهمة أربع قطاعات اقتصادية في البلاد وهي: قطاع المؤسسات المالية، قطاع المؤسسات الاقتصادية ، مؤسسات الجماعات المحلية ، مساهمة قطاع العائلات ، ويمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تدخل ضمن نشاطات هذا الأخير بنسبة كبيرة ، حيث تساهم هذه المؤسسات بأكثر من 84,77% من الناتج الداخلي الخام.

3- **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصادرات:** يستحوذ قطاع المحروقات على نسبة 97,04% من إجمالي الصادرات الجزائرية ، أما بالنسبة لقطاع الصادرات خارج المحروقات فتبقى نسبتها ضئيلة حيث تقدر ب:2,96% من القيمة الإجمالية للصادرات أي ما قيمته 2,18 مليار دولار أمريكي ، من أجل ذلك قامت السلطات العمومية بتشجيع الصادرات خارج المحروقات بالاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها تمثل 99% من إجمالي المؤسسات في الجزائر.

ويتكون مجموع المنتوجات المصدرة خارج قطاع المحروقات أساسا من :

- منتوجات نصف مصنعة والتي تمثل نسبة 2,24% من القيمة الإجمالية للصادرات وذلك بقيمة 1,66 مليار دولار أمريكي.

- السلع الغذائية بنسبة 0,42% أي بقيمة تقدر ب:313 مليون دولار أمريكي.
- سلع التجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية بالنسبتين التاليتين على الترتيب :0,04% و0,02% حسب النشرة الإحصائية لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.

يحصي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليوم 934.569 مؤسسة تشغل قرابة 2.4 مليون عامل وينمو هذا النسيج بمعدل 50.000 مؤسسة جديدة سنويا. وأضاف أنه في سنة 2015 تم إنشاء 84.000 مؤسسة ما يرفع كثافة النسيج إلى 23 مؤسسة لكل ساكن.

إضافة إلى ذلك فقد تم برمجة 20.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ما بين 2010 – 2014 لكن قدرات الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونقص الخبرة الوطنية والافتقار إلى نظام مالي يرافق فعليا برانج التأهيل لم تساعد على تحقيق هذا الهدف ، وفي مجال التمويل تم تسجيل سنة 2015 ارتفاع ب: 5% فيما يخص تمويل الاقتصاد لترتفع النسبة خلال السداسي الأول من سنة 2016 إلى 9% ويتوقع أن تصل مع نهاية السنة الجارية 16% علما أن 50% من القروض الممنوحة موجهة لتمويل القطاع الخاص حسب بيانات وزارة الصناعة[30].

الخاتمة:

نستخلص مما سبق أنه رغم الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستدامتها من خلال وضع العديد من البرامج وإنشاء العديد من الهيئات والهياكل الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها لم تصل لتحقيق الأهداف المرجوة منها وهو تحقيق الاستدامة لهذه المؤسسات لتقوم بدورها في كركيزة أساسية في ظل الظروف المالية المتذبذبة التي يمر بها الاقتصاد الوطني وبالتالي لابد من تذليل كل الصعوبات التي حالت دون تحقيق ذلك ثم معالجة كل النقائص التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للوصول إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة مستديمة وفعالة.

ولا يتم ذلك إلا من خلال توفير مناخ ملائم لتطوير هذه المؤسسات عن طريق تأهيل المحيط الإداري والجهاز المصرفي والتشريعي إضافة لتأهيل العنصر البشري، ولتجاوز الصعوبات والنقائص التي تعاني منها هذه المؤسسات نقترح التوصيات التالية:

- **عصرنة الإدارة بما يتلائم مع متطلبات اقتصاد السوق والتحولات الدولية الراهنة،**
- **تطوير المنظومة المصرفية التي تتولى مرافقة المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الإنشاء إلى غاية المراحل المتقدمة من الإنتاج.؛ توفير العقار الصناعي وإزالة كل العراقيل الإدارية والبيروقراطية؛**
- **تأهيل وتكوين العنصر البشري وتزويده والمعارف والأساليب التسييرية الحديثة من أجل مسايرة التطورات الحديثة في مجال الإدارة؛**
- **الاستفادة من تجارب الآخرين من خلال التعاون الثنائي والمتعدد لاكتساب كل الخبرات الضرورية؛**

- **استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتطلب ترابط الأبعاد الثلاثة : الجدوى الاقتصادية ، المسؤولية الاجتماعية ، المسؤولية البيئية؛**
- **ضرورة الإفصاح وتوفير الإعلام الاقتصادي والاستفادة منه شرطا أساسيا لاتخاذ القرارات السليمة والمناسبة نوعا وتوقيتا؛**
- **دعم الابتكار التكنولوجي ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة.**

الهوامش والمراجع:

[1] -وافية التجاني :مساهمة برنامج التاهيل في تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية في اطار الشراكة الاورومتوسطية ، رسالة دكتوراة ،جامعة باتنة 1 ،ص .

[2]- ANDPME, programme national de mise à niveau des pme ,presentation du programme ,minstere de la pme et l'artisant, alger 2007, p 4.

[3]- chennouf sadok, mise à niveau et intégration régionale au Maghreb ,colloque international sur la mise à niveau des entreprises algériennes dans la perspective de l'adhésion de l'algerie a zone de libre echange avec l'union europeene et l'OMC ,oran ,26-27mai 2007.

[4] - محمد صالح المنشاوي ،الخوصصة المصرية ، مطبعة عين شمس ، مصر ،ص 24.

[5] - GARY GEREFFI,development models and industrail upgrading in china and mexico, European sociological review,vol25,n1,p41.

[6] - Abdelhak Lamiri , la mise à niveau des PME ,revue de sciences commercial et des gestion , école supérieur de commerce ,N°2 ,2003 , P42.

[7] - ميلود تومي : مستلزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، الملتقى الدولي حول متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، يومي :17 و18 أفريل 2006، جامعة الشلف.

[8] - تصريح وزير الصناعة والمناجم عبد السلام بوشوارب للإذاعة الجزائرية بتاريخ :21/ 12 / 2016.

[9] - الطاهر ميمون ، فاتح غلاب :إطار مقترح لتقارير استدامة المؤسسات الجزائرية في ضوء مبادرة التقارير العالمية ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 17/ 2017 جامعة المسيلة.

[10] - Stat His Gould, **Accounting for Sustainability**, finance & Management, IFAC, 2011, P: 19.

[11] - فاروق نشام,كمال نشام, دور و أهمية التأهيل في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات دراسة مقارنة,الملتقى حول متطلبات التأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الشلف 2006.

[12] - manuel des procédures , IBID.

[13] - الجريدة الرسمية،العدد 43 الصادر بتاريخ 19جويلية 2000 ،ص 06.

[14] - manuel des procédures, IBID.

[15] - Manuel des procédures , IBID,P06

[16] - fonds de promotion de la compétitivité les dispositifs de mise à niveau des entreprises, ministère de l'industrie et la restructuration.

[17] - boughedou Abdelkarim, projet de programme national de mise à niveau de la PME Algérienne, revue ESPACES, N°2,2003.

[18] - ANDPME,programme national de mise a niveau des pme, presentation du programme,p18-19.

[19] - www.fgar.dz.

[20] - وثائق مقدمة من طرف ANDPME

[21] - وثائق مقدمة من طرف andpme.

[22] - Rachid moussaoui, directeur ANDPME, séminaire régionale, programme nationale de mise à niveau des entreprises, mostaganem ,30-6-2011,p22.

[23] - ANDPME, l'andpme pour une pme performante, plan quinquennal2010-2014,programme national de mise à niveau des PME,ministere de l'industrie de la pme et de la promotion de l' investissement,2010,p3.

[24] - ANDPME,l'andpme pour une pme performante, op.cit,p03.

[25] - المرسوم التنفيذي رقم 03-80 المؤرخ في 2003/02/25 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 13 ص 22

[26] - بوقوم محمد ،غياط الشريف ،التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية ،متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ،ملتقي دولي ،جامعة الشلف ،2006

[27] - www.cnac.dz

[28] - عبد الرزاق حميدي وعبد القادر عوينان : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة – مع الإشارة لبعض التجارب العالمية– الملتقى الدولي : استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة – جامعة المسيلة.

[29] - منى مسغوني: نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، مجلة الباحث ، العدد 2012/10 جامعة قاصدي مرباح – ورقلة– ص:132.

[30] - تصريح وزير الصناعة والمناجم عبد السلام بوشوارب للإذاعة الجزائرية بتاريخ :2016/12/21.

الملتقى الوطني حول
إشكالية إستدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر